الأمم المتحدة
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة

UPDATE

العدد ٢، ٢٠٠٦

نحو تحرير جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية من الأفيون

الجميع يستفيدون من خلال مشاركة المجتمع المحلي

مقابلة مع
نائب رئيس كولومبيا

مناقشة
التنمية البديلة

حق الأطفال
في اللعب

المحتويات

٣ **لجنة المخدرات تناقش التنمية البديلة**
تناقش لجنة المخدرات في دورتها السنوية سبل تعزيز التنمية البديلة بصفتها استراتيجية لمكافحة المخدرات.

٤ **مقابلة مع فرانسيسكو سانتوس كالديرون، نائب رئيس كولومبيا**
الدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الفساد موضوعان يتصدران جدول أعماله.

٦ **التخلص من المواد الكيميائية المصادرة في كولومبيا**
هناك عدة خيارات متاحة للتخلص من المواد المستخدمة في إنتاج الكوكايين.

٨ **نحو تحرير جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية من الأفيون**
يحتفل هذا البلد الواقع في جنوب شرق آسيا بالتقدم الذي أحرزه في القضاء على محصول خشخاش الأفيون.

١١ **رصد زراعة الأفيون في شمال جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية**
يجري فريق استقصائي تقييما لمدى زراعة خشخاش الأفيون في سبع مقاطعات.

١٢ **اللعب النظيف في ميادين الرياضة وخارجها**
يوهان كوس، الحائز على الميدالية الأولمبية الذهبية، يتحدث عن تعاطي المخدرات وعمله في استخدام الرياضة من أجل التنمية.

١٤ **الإيدز وفيروسه في محيط الأسرة**
إمرأة إيرانية تتحدث عن تجربتها في الحياة مع زوج مدمن مخدرات ومع الفيروس الذي يسبب الإيدز.

١٥ **القطاع الخاص البرازيلي يروج للمبادئ الأخلاقية في الأعمال**
مبادرة من نوع جديد تهدف إلى إدماج المسؤولية الاجتماعية في عمليات الأعمال واستراتيجياتها.

١٦ **منشورات جديدة**
تتضمن الإصدارات الجديدة التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٥ ومنشورات عن الوقاية من تعاطي المخدرات، وتحليل البيانات، والأمن في الموانئ، وأساليب تحليل العقاقير المضبوطة.

تحسين العلاج من تعاطي المخدرات
تهدف شبكة تريتنيت الدولية إلى تحسين نوعية العلاج وإعادة التأهيل من الارتهان بالمخدرات وإمكانية الحصول عليهما وتخفيض تكلفتهما على نطاق العالم.

مدير التحرير:
نورها رستريبو

مساعد مدير التحرير:
راجي يوهانسن

الشكل والتصميم:
مكتب الأمم المتحدة بفيينا (يونوف)،
قسم النشر والمراجع والترجمة الإنكليزية،
وحدة النشر الالكتروني

الصور والمنشورات:
ميليتا بوروفانسكي-كونيغ

التوزيع:
ماري-تيريز كيرياكي

معلومات الاتصال:
قسم الدعوة الى المناصرة
مكتب الأمم المتحدة المعني
بالمخدرات والجريمة
مركز فيينا الدولي
Advocacy Section
United Nations Office on Drugs
and Crime
Vienna International Centre
PO Box 500
1400 Vienna
Austria

رقم الهاتف: ٤١٢٢ ٢٦٠٦٠ (١-٤٣+)
رقم الفاكس: ٥٨٦٦ ٢٦٠٦٠ (١-٤٣+)

البريد الالكتروني:
Melitta.Borovansky@undoc.org
Marie-Therese.Kiriaky@undoc.org

الموقع على الانترنت: www.undoc.org

صفحة الغلاف:

أفراد من قبيلة الآخا في جمهورية لاوس الديمقراطية، حيث يدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشاريع للتنمية البديلة.

لجنة المخدرات تناقش التنمية البديلة

الصورة: زراعة زهور الأوركيد للأغراض الطبية في لاوس.

كانت التنمية البديلة الموضوع الرئيسي للدورة التاسعة والأربعين للجنة المخدرات، التي هي الجهاز الرئيسي لصنع السياسات في الأمم المتحدة الذي يعالج المسائل المتصلة بالمخدرات.

وناقش المشاركون في الدورة القضايا الرئيسية التي تؤثر في الممارسات الراهنة في مجال التنمية البديلة، وأجروا تقييما لدور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وركزت المناقشة على سبل تعزيز التنمية البديلة بصفتها استراتيجية لمكافحة المخدرات. وشدد المندوبون على ضرورة منع زراعة المحاصيل غير المشروعة والحد منها، وحماية البيئة، وتمكين المجتمعات المحلية، وضمان إدماج نهوج التنمية البديلة في الاستراتيجيات الوطنية الأوسع نطاقا.

وهذه بعض الآراء التي أُعرب عنها أثناء الدورة، التي عقدت في فيينا من ١٣ إلى ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٦:

أستراليا: "الالتزام المستمر من جانب الحكومات الوطنية أمر حاسم الأهمية، وكذلك التركيز على إقامة هياكل حكومية سليمة. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والثنائي والإقليمي في برامج التنمية البديلة من أجل تحديد الأهداف والغايات والمؤشرات الرئيسية."

بوليفيا: "من الضروري العمل مع المجتمع المدني والمجتمع المحلي على ضمان أن برامج التنمية البديلة تنفذ عن طريق توافق الآراء ولا تفرض من أعلى."

كندا: "يجب التعامل مع التنمية البديلة بطريقة شاملة ومتكاملة تتضمن التدخلات الزراعية والتدخلات غير الزراعية، سعيا إلى التوصل إلى حلول قصيرة الأجل وحلول طويلة الأجل على السواء. وفي العديد من الحالات، يمكن أن تتمثل التنمية البديلة في جهود التكامل الريفي الواسعة النطاق التي تدعم استراتيجيات مكافحة المخدرات."

الصين: "ينبغي أن تكون التنمية البديلة مصحوبة بتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في المناطق المحلية. ومع البحث عن حلول للقضايا الاقتصادية، ينبغي الاهتمام أيضا بالتعليم والصحة وحماية البيئة والبنية التحتية وتدريب الخبراء والمهنيين."

هنغاريا: "التنمية البديلة ليست مجرد وسيلة لخفض الطلب أو سياسة زراعية. فالأمن يمثل جانبا كبيرا من جوانب التنمية البديلة، وتدابير إتفاذ القوانين هامة فيها. ومن الجوهري في هذا الصدد إنشاء إطار قانوني."

غانا: "للقنب تأثير هائل في الجزء من العالم الذي أعيش فيه، وآمل أن يقدم إلى أفريقيا نفس مستوى المساعدة الذي يقدم إلى بلدان أخرى (لإبادة شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون)."

باكستان: "من المهم أن تعطي البلدان المتقدمة بعض المعاملة التفضيلية لمنتجات المناطق (التي تزرع فيها المحاصيل غير المشروعة). وأحسب أن هذا سيفيد كثيرا في تحقيق هدفنا المنشود."

مقابلة مع فرانسيسكو سانتوس كالديرون، نائب رئيس كولومبيا

دخل فرانسسكو سانتوس كالديرون الحكومة بعد أن عمل صحافيا لمدة ما يقرب من ٢٠ عاما لدى صحيفة "إيل تيمبو" ذات التأثير الواسع التي تمتلكها أسرته. وفي عام ١٩٩٠ اختطفته عصابة ميديلين للمخدرات واحتجزته لمدة ثمانية أشهر. وبعد عقد من الزمان اضطر، بسبب تلقيه عددا من التهديدات بالقتل من العصابات، إلى الهجرة إلى أسبانيا لمدة سنتين. وهو يركز، بصفته نائبا للرئيس، على الدفاع عن حقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

بقلم نورها ريستريبو

يقولون "كل شيئ جائز في الحب والحرب". فما الذي يمكن عمله، في نضال الحكومة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات وضد الجماعات المسلحة غير المشروعة، اليمينة واليسارية على السواء، لمنع التجاوزات التي يمكن أن تنتهك حقوق الإنسان؟

لا أوافق على أن "كل شيئ جائز في الحب والحرب". فهذا لا ينطبق في أي من الحالتين، ولكن بصفة خاصة في الحرب. وقد أوضحت هذه الحكومة بجلاء أن سياستها الأمنية ستطبق في حدود القانون. إنك ترى في كولومبيا هذه الأيام جنودا من جميع الرتب تحاكمهم المحاكم المدنية وتدينهم على إساءات إلى حقوق الإنسان. وقد برهنت كولومبيا على أنها بلد ذو ديمقراطية سليمة، تمكنت من البقاء رغم التهديدات بالعنف من جانب الجماعات غير المشروعة الممولة من الاتجار بالمخدرات. وهذه المنظمات تُهزم الآن في كولومبيا، بينما نحافظ على الاحترام التام للديمقراطية وحقوق الإنسان—ودون حاجة إلى تشريع خاص لمكافحة الإرهاب—بل فقط من خلال الحراسة الجيدة للقانون والنظام، والإرادة السياسية، والضوابط المؤسسية، والتمويل.

يختطف الآلاف من الناس في كولومبيا، سواء لأسباب سياسية أم اقتصادية. وقد تعرضت أنت نفسك لهذا في عام ١٩٩٠. فماذا كنت ستتوقع من الحكومة أن تفعل لو كنت من أولئك المحتجزين؟

لقد انخفض عدد حالات الاختطاف في كولومبيا من ٣٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠ حالة في عام ٢٠٠٥. وهذا يعني أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح. وبديهي أن ٥٠٠ حالة هي عدد كبير—و١٠٠ حالة عدد كبير—ولكن عندما ننظر إلى أبعاد المشكلة، نجد أن حجم الإجراءات التي اتخذت في كولومبيا لمكافحة الاختطاف حجم مكافئ لحجم المشكلة. وبصفتي شخصا كان ضحية، وليس ذلك فحسب، بل أيضا أقام مؤسسة تساعد ضحايا الاختطاف، لا يسعني سوى أن أثني على الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الجريمة ولعدم الرضوخ للابتزاز الإرهابي. وأحسب أن هذا ما ينبغي أن يتوقعه المجتمع من حكومة تعيد للناس مستقبلهم وإحساسهم بالأمن.

هل تعتقد أن من الممكن أن يتم الآن تبادل للمحتجزين لأسباب إنسانية؟

لا يرجع عدم حدوث تبادل إلى عدم رغبة من جانب الحكومة. فالسبب هو عدم الرغبة من جانب القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، التي تحاول إن تجعل الحكومة والمجتمع يستسلمان للابتزاز—وهذا نهج بعيد عن الإنسانية. لقد اختطفت هذه الجماعة أناسا واحتجزتهم لمدة أربع سنوات أو خمس سنوات. ومن البديهي أنني كنائب للرئيس وأحد ضحايا الاختطاف لا يمكن إلا أن أكون مرهف الإحساس لما تشعر به الأسر من ألم. ولكن يلزم أن نتذكر أيضا من يمكن أن يصبحوا ضحايا للاختطاف في المستقبل. ولو كانت القوات المسلحة الثورية لكولومبيا على استعداد للجلوس والتفاوض مع الحكومة الكولومبية لكان هؤلاء المختطفين قد أطلق سراحهم منذ وقت طويل. الحكومة تريد أن تحرر المحتجزين بطريقة أو أخرى—وما زلنا نبحث عنهم وسنواصل البحث. وإذا وجدناهم فإن ما تعتزمه الحكومة واضح— فستحاول، مع اتخاذ كل الاحتياطات، أن تنقذهم.

الفساد مشكلة أخرى تطال البلدان المتقدمة النمو والنامية. فما هو الدور الذي ترى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يمكن أن تؤديه؟

هذه الآليات المتعددة الأطراف هامة جدا. واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، التي أبرمتها منظمة الدول الأمريكية، تشتمل على آليتين للرصد والتقييم استفدنا منهما كثيرا. وتشتمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أيضا على آليات هامة جدا، ولكنني أعتقد أنها تفتقر إلى شيء واحد: فكما أن المحكمة الجنائية الدولية تتصدى للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، أود أن أرى جرائم الفساد—التي تعتبر أيضا جرائم ضد الإنسانية في العديد من البلدان—تنال عقوبات أشد كثيرا. وسيكون من المفيد كثيرا أن يفرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى عقوبات صارمة على الشركات التي ترشو الموظفين العموميين.

البحث عن حلول مشتركة لمشكلة الكوكايين

المسؤولية المشتركة، مبادرة تقودها حكومة كولومبيا، تهدف إلى جعل البلدان المنتجة للكوكايين والبلدان المستهلكة له تعمل معا على التوصل إلى حلول للتهديد العالمي الذي يشكله إنتاج الكوكايين والاتجار به وتعاطيه. وتركز المبادرة على الصلة الموجودة بين تعاطي الكوكايين في أوروبا وأمريكا الشمالية والعنف وتدهور البيئة في كولومبيا. وكما قال سانتوس كالديرون، نائب رئيس كولومبيا: "نريد أن يفهم المجتمع الأوروبي أنه يساعد على تدمير منطقة الأمازون، وأنه يساعد على قتل الناس. كل خط كوكايين يستنشقه أحد الأوروبيين مغموس في الدماء. المسألة ليست أن نجد شخصا نلومه، لكن من المؤكد أن البلدان الأوروبية تستطيع أن تفعل أكثر كثيرا لمكافحة تعاطي الكوكايين." وبالنظر إلى أن تجارة الكوكايين لا يمكن التصدي لها من جانب العرض وحده أو من جانب الطلب وحده فإن البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة يجب أن تتقاسم المسؤولية.

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الشبكي:
www.sharedresponsibility.gov.co

التخلص من المواد الكيميائية المصادرة في كولومبيا

تلزم كميات كبيرة من المواد الكيميائية لإنتاج كيلوجرام واحد من الكوكايين. ومصادرة هذه المواد والتخلص منها يساعدان على الحد من الاتجار بالعقاقير، وليس ذلك فحسب، بل يمكن أيضا أن يمنعا تلوث البيئة.

بقلم هيرنان بيرنال*

كولومبيا هي أكبر منتج للكوكا غير المشروعة في العالم. وهي أيضا البلد الذي تصادر فيه أكبر كميات من المواد الكيميائية، التي ينتج معظمها في البلدان الصناعية ثم يهرب إلى كولومبيا.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تكتنف إقامة الآليات الرقابية، تمكنت السلطات الكولومبية من مصادرة كميات كبيرة من المواد الكيميائية من المختبرات السرية، وفي موانئ الدخول، وعلى الطرق المؤدية إلى مناطق إنتاج العقاقير غير المشروعة. وأدت هذه الضوابط إلى ضبط نحو ٦١ مليون لتر و١٨ مليون كيلوجرام من المواد الكيميائية خلال السنوات العشر الماضية.

وعندما تنفذ العمليات في مناطق حضرية أو ريفية يسهل الوصول إليها بدلا من أن تنفذ في الأدغال، تخزن المواد المصادرة تخزينا مؤقتا في مرافق ملائمة. وبعد ذلك تباع لشركات توافق عليها الحكومة أو يتبرع بها للمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الدولة، أو، في حالة بعض المذيبات العضوية، تعطى لشركات النفط لإعادة استعمالها في تكرير النفط. وتباع نسبة كبيرة من المواد المضبوطة وتودع عائداتها في صندوق إعادة الاستثمار في المجتمعات المحلية ومكافحة الجريمة المنظمة.

وقد استكشفت الادارة الوطنية لمكافحة المخدرات في كولومبيا كذلك سبل تحويل المواد الكيميائية إلى مواد مفيدة للمجتمعات المحلية. فمثلا صممت الإدارة عدة محارق تجريبية متنقلة رخيصة وكفؤة قادرة على إزالة المذيبات غير الكلورية دون تلويث البيئة. وصممت الإدارة أيضا مفاعلا لتحويل حمض الكبريتيك إلى مواد تستخدم في معالجة مياه الشرب.

ومن المؤسف أن المواد المصادرة لا تباع كلها أو يتبرع بها أو يعاد استعمالها أو تحوّل. فهناك كميات كبيرة من الأحماض يتخلص منها عن طريق تحييدها باستخدام مواد قاعدية أو أملاح قاعدية مصادرة أيضا ثم تحرق المذيبات —ولاسيما الخلائط الملوثة—في الهواء الطلق. ولدواعي السلامة، تتم هذه العمليات بعيدا عن المراكز الصناعية أو الحضرية الكبرى.

مختبرات سرية في الأدغال

يضبط معظم المواد الكيميائية في مرافق لتنقية العقاقير مقامة في مناطق الأدغال التي يبني فيها المتجرون مختبرات ضخمة لتخزين مئات الأطنان من المواد الكيميائية اللازمة لاستخلاص قلويدات الكوكا وتنقيتها.

وتفكيك المختبرات صعب بسبب وجودها في أماكن نائية، ووجود جماعات مسلحة ضالعة في إنتاج العقاقير والاتجار بها، وبسبب المناخ—أي درجات الحرارة والرطوبة العالية وغزارة الأمطار.

وعموما تصل القوات المسلحة الكولومبية إلى مرافق الإنتاج في الأدغال بواسطة طائرات الهليكوبتر. وعند الوصول لا يتوفر لها سوى وقت قليل جدا—بسبب الشواغل الأمنية— لتفكيك

المختبرات والتخلص من المواد الكيميائية التي احتاج المتجرون إلى شهور لنقلها إلى مجمعات تنقية العقاقير. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يضع المهربون فخاخا تحت الأوعية.

وتعد القوات المسلحة قائمة جرد كاملة بما عثرت عليه، مثل العقاقير، والمواد الكيميائية، والمعدات. وبعد ذلك يدمر المجمع باستخدام متفجرات تفجر من مسافة مأمونة. وبما أن هذا العمل ينفذ في ظروف استثنائية للغاية فلا يمكن تفادي إلحاق بعض الضرر بالبيئة. وإذا لم تدمر المجمعات فسيعاد استخدامها لإنتاج العقاقير.

الصورة العليا إلى اليسار: السلطات الكولومبية تتخلص من المواد الكيميائية المضبوطة.
الصورة العليا إلى اليمين: منشأة مصممة لتحويل المواد الكيميائية المصادرة.
الصورة السفلى: مختبر سري استخدم لإنتاج الكوكايين.

* *خبير من الإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات في كولومبيا*

المبادئ التوجيهية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن التعامل مع المواد الكيميائية والتخلص منها بطريقة مأمونة

يدرك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الشواغل المتعلقة بالسلامة، والحاجة إلى نهوج موحدة في هذا المجال. ويقوم المكتب حاليا بوضع الصيغة النهائية لمجموعة من المبادئ التوجيهية العملية بشأن التعامل المأمون مع ما يقرب من ١٥٠ مادة كيميائية مستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين والهيروين والعقاقير الاصطناعية والتخلص من تلك المواد بطريقة مأمونة.

وقد نظر المكتب في مجموعة من أساليب التخلص عرضها خبراء دوليون، منهم محرر هذا المقال. وتشمل هذه الأساليب إعادة تدوير المواد الكيميائية و/ أو تدميرها، وتراعى فيها الظروف المتنوعة التي تصنع فيها العقاقير غير المشروعة في جميع أنحاء العالم.

ويعمل معا المكتب ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، على ضمان تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية على نطاق واسع. وفضلا عن ذلك، تعتزم لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات عقد دورة تدريبية استرشادية لتلبية ما لكولومبيا والبلدان الآندية الأخرى من احتياجات محددة.

للحصول على المزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الشبكي:
http://www.unodc.org/scientific_support.html

نحو تحرير جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية من الأفيون

في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦ احتفل هذا البلد الواقع في جنوب شرق آسيا بالتقدم الملحوظ الذي أحرزه خلال الأعوام الثمانية الأخيرة في القضاء على محصول خشخاش الأفيون.

في عام ١٩٩٨، حصدت لاوس ما يقرب من ٢٧ ٠٠٠ هكتار من خشخاش الأفيون، وكانت ثالث أكبر منتج له في العالم بعد أفغانستان وميانمار. وبوجود ٦٣ ٠٠٠ من متعاطي المواد الأفيونية يستهلكون نصف محصولها محليا، كان معدل الإدمان بها من أعلى المعدلات في العالم. ومقارنة بذلك، تدل أحدث البيانات على أن المساحات المزروعة لا تزيد على ١ ٨٠٠ هكتار وأن عدد من يتعاطون المواد الأفيونية انخفض إلى ٢٠ ٠٠٠ نسمة.

ولكن ليست كل الأرقام الحديثة مبشرة. فقد خلص استقصاء أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٥ إلى أن حقول الخشخاش تباد بمعدل أسرع من المعدل الذي يتم به تزويد الفلاحين بمصادر دخل بديلة. ووفقا لما جاء في استقصاء الأفيون ودراسة أثره، كان أكثر من نصف الفلاحين لم يزرعوا بعد محاصيل نقدية أو محاصيل غذائية أساسية للاستعاضة بها عن زراعة خشخاش الأفيون. وعلاوة على ذلك، مازالت مناطق إنتاج الأفيون السابقة تسجل أدنى مؤشرات التنمية البشرية في البلد.

وقد حذر أنطونيو ماريا كوستا المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الصورة: سكان محليون يشيدون خط أنابيب مياه.

المجتمع الدولي، بمناسبة مشاركته في الاحتفالات بيوم ١٤ شباط/ فبراير في العاصمة اللاوسية فينتيان، قائلا: "تمر لاوس بمنعطف حاسم. فالنجاحات الهائلة التي تحققت يمكن أن تتلاشى إذا لم توفر مساعدات كافية. وستترتب على ذلك آثار مقلقة في الأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة بأسرها".

وأضاف السيد كوستا قائلا إن حكومة لاوس يجب أن تظل متيقظة خلال مرحلة ما بعد التحرر من الأفيون، مثل حكومتي فييت نام وتايلند المجاورتين. فالبلدان كلاهما ما زالا يبيدان هكتارات عديدة من خشخاش الأفيون كل سنة رغم أنهما تحررا من الأفيون منذ التسعينات.

وفي لاوس يحصد الأفيون أساسا في المناطق الجبلية النائية الفقيرة الواقعة في المقاطعات الشمالية. وبينما يبيع المتجرون العاملون في أستراليا الكيلوجرام الواحد من الهيروين بما يصل إلى ٥٠٠ ضعف سعر الكيلوجرامات العشرة من الأفيون الخام اللازمة لصنعه، تظل الأقليات الإثنية التي تزرع المحصول غارقة في الفقر.

ومن الممكن جدا أن تكون حالة هؤلاء الفلاحين في تدهور. يقول لايك بونوات، ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في لاوس: "كان الأفيون ينتج بسبب الفقر، ولكن سهولة توافره أدت إلى انتشار تعاطيه على نطاق واسع، الأمر الذي ساهم في زيادة الفقر حدة على حدّته." وفي العادة يصاب بالإدمان الرجال متوسطو السن والمسنون، الذين يعجزون عندئذ عن تقديم مساهمة ذات شأن في دخل الأسرة. وزراع الخشخاش غير المدمنين أحسن حالا، ولكنهم يعيشون في ظروف حرجة. وهم يستخدمون الأفيون للحصول على المال أو كدواء.

حل شامل

لاوس من أقل البلدان نموا في العالم، ولا يمكن أن نتوقع منها أن تتصدى وحدها لإنتاج العقاقير والاتجار بها واستهلاكها. وفي الوقت نفسه، لن تؤدي إبادة المحاصيل وحدها إلى نتائج دائمة. ويتطلب حل مشكلة المخدرات اتباع نهج متوازن تتكامل فيه التنمية البديلة وخفض الطلب وإنفاذ القوانين والوعي المدني.

ويتضمن الإطار البرنامجي الاستراتيجي الخاص بلاوس للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ الذي

المثلث الذهبي

بعد أن ضمت فرنسا إليها لاوس في عام ١٨٩٣، تم تأسيس احتكارات أفيونية لتمويل النفقات الأولية الثقيلة للحكم الاستعماري. واستورد الفرنسيون أكثر من ٦٠ طنا من الأفيون في السنة من الشرق الأوسط لهذا الغرض.

وعندما أدت الحرب العالمية الثانية إلى قطع الإمدادات، ازداد إنتاج الأفيون في الهند الصينية (الآن فييت نام وكمبوديا ولاوس) من ٧ أطنان في عام ١٩٤٠ إلى ٦٠ طنا في عام ١٩٤٤. وبعد نهاية الاحتلال الفرنسي، استمر الاتجار بالأفيون لتمويل الأنشطة السرية للقوات شبه العسكرية في المنطقة.

وتوسعت زراعة خشخاش الأفيون في جنوب شرق آسيا توسعا كبيرا خلال الخمسينات بسبب قمع تلك للزراعة في جمهورية إيران الإسلامية وفي الصين. وقد ابتكرت عبارة المثلث الذهبي لأول مرة في عام ١٩٧١ للإشارة إلى المرتفعات المنتجة للأفيون في بورما (الآن ميانمار) وتايلند ولاوس. وبلغ إنتاج الأفيون في المنطقة أقصاه في عام ١٩٨٩ حين وصل إلى أكثر من ٣٠٠٠ طن.

والوضع مختلف اليوم. فتايلند خالية من الأفيون، ولم تعد لاوس تورد المواد الأفيونية لأسواق المخدرات غير المشروعة. وقد اقترح الوزير سوبان سريثيراث، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والإشراف عليها في لاوس، أن يتوقف المجتمع الدولي عن استخدام عبارة المثلث الذهبي.

وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هذه العناصر الأربعة، وسيقدم مساعدات خاصة إلى ١٠٠٠ قرية كانت تنتج الأفيون سابقا وتتعرض لاحتمال كبير بأن تعود إلى زراعة خشخاش الأفيون. وعلى الرغم من أن معظم ميزانية البرنامج البالغة ١٨,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سيستثمر في مشاريع التنمية البديلة فإن الإطار البرنامجي يركز أيضا على العلاج وإعادة التأهيل، والوقاية من الإيدز وفيروسه ومن تعاطي المخدرات، وتعزيز سيادة القانون، وتدريب القضاة، ودعم إنفاذ القوانين، وحفز التعاون الدولي.

تعالج برامج التنمية المستدامة أسباب الفقر وتسعى إلى تزويد الفلاحين بمصادر دخل ناجعة أخرى. وتتعدى هذه البرامج القطاع الزراعي فتشتمل أيضا على بناء القدرات المحلية، وإدخال تحسينات على البنية التحتية، وإتاحة الحصول على الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية. والمبدأ الذي ترتكز عليه هو أن الفلاحين الذين يستطيعون الحصول على الأراضي الصالحة للزراعة، والقروض الصغرى، والطرق الجديدة، والأسواق لسلعهم، وتحسين الرعاية الصحية والتعليم، سيتوقفون طوعيا عن زراعة الأفيون وستتاح لهم الفرصة للانعتاق من ربقة الفقر.

وقد عايشت المرأة اللاوسية بنفسها إلى أي مدى يمكن أن تكون الحياة أحسن بعد التخلي عن زراعة الأفيون. يقول بونوات موضحا: "عندما كان الأفيون يزرع، كانت النساء هن في الغالب من يتحمل العبء الثقيل المتمثل في الاستيقاظ مبكرا والسير لعدة ساعات على الدروب الجبلية الشديدة الانحدار للقيام بالواجبات التي تتطلب الكثير من العمل المرتبطة بإنتاج الأفيون". وكثيرا ما كن يعدن إلى أزواج مرتهنين بالمخدرات يسيؤون

الصورة: تكسب ماي وا (على اليسار) من زراعة الخوخ أموالا أكثر مما كانت تكسبه من زراعة الأفيون، فضلا عن حصولها على راحة البال.

معاملتهن. آما اليوم فالنساء يعملن على مسافات أقرب إلى القرية، حيث يزرعن محاصيل أخرى ويربين الماشية، فيكسبن من خلال ذلك المال والاحترام.

كما أن القضاء على الأفيون أقنع متعاطي مخدرات كثيرين بأن يطلبوا المساعدة على العلاج، وحفز المجتمعات المحلية على أن تطلب المساعدة الحكومية في توفير العلاج وإعادة التأهيل. وكانت البرامج المستندة إلى المجتمع المحلي أحد أسباب انخفاض معدل الإدمان انخفاضا شديدا في لاوس. وانخفض بدوره معدل العنف المنزلي وازدادت إنتاجية الأسرة ودخلها. وعلى ضوء هذه النجاحات، ينبغي أن تبذل جهود مستمرة لمساعدة متعاطي المواد الأفيونية السابقين والحاليين، وينبغي أن توسع الخدمات لتشمل توفير الوقاية والعلاج للعدد المتزايد من الناس الذين يتعاطون المنشطات الأمفيتامينية.

وقد ازداد الاتجار غير المشروع بالمنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها منذ أواسط التسعينات، حيث قامت العصابات الإجرامية الوطنية بتنويع منتجاتها واستخدمت استراتيجيات تسويقية نشطة لبيعها. وتقوم هذه الجماعات الإجرامية أيضا بالمزيد من عمليات الاتجار غير المشروع عبر البلد. فلاوس بلد رئيسي لعبور وتخزين المنشطات الأمفيتامينية والهيروين القادمين من ميانمار، في حين تعبر السلائف الكيميائية التي تستخدم لإنتاج العقاقير غير المشروعة حدود لاوس في الاتجاه المضاد.

ويجب على حكومة لاوس والمجتمع لدولي أن يردا على هذه التحديات المنبثقة بنفس الطريقة التي تصديا بها للقضاء على الأفيون، أي بإيجاد بيئة تمكن من تحقيق التنمية البشرية المستدامة مع استهداف العقاقير غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

رصد زراعة الأفيون في شمال جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية

في أوائل عام ٢٠٠٥ أجرى خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة لاوس مسحاً جوياً لمدى زراعة خشخاش الأفيون في البلد.

على الرغم من أن لاوس في حكم الخالية من الأفيون ولم تعد تزود السوق العالمية للعقاقير غير المشروعة فمازال رصد الحقول المتبقية الموجودة في مناطق المرتفعات النائية الشمالية مستمرا. وكجزء من هذا الجهد، أرسل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة لاوس مؤخرا فريقا من الخبراء لإجراء مسح لزراعة خشخاش الأفيون في المنطقة. وستستخدم البيانات التي جمعت لتخطيط عمليات إبادة الأفيون وتقييمها.

وتألف فريق المسح من خبيرين من المكتب، هما خافيير بوان وباتريك سيرامي، وممثلين لحكومة لاوس. وانضم إلى الفريق أليساندرو سكوتي، سفير النوايا الطيبة لدى المكتب، وهو مصور، لكي يجمع مواد للمجلد الثاني من ثلاثيته المسماة "دي ناركوتيكس"، التي تتناول مختلف جوانب تجارة المخدرات العالمية. ووفر مدير برنامج، وخبير مسح عن بعد، وإحصائي، دعما إضافيا من المقر الرئيسي للمكتب في فيينا.

وبما أن حقول خشخاش الأفيون في لاوس نادرة نسبيا ويصعب الوصول إليها، فقد استخدم فريق المسح طائرة هيليكوبتر. وقضى الفريق ما مجموعه أكثر من ٢٥ ساعة في الجو، غطوا فيها مسافة نحو ٢ ٠٠٠ كيلومتر في سبع مقاطعات شمالية.

وقام فريق المسح، الذي كان مزودا بكاميرتين رقميتين وبتكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع، بتصوير وتسجيل الموقع المضبوط لكل حقل أفيون تمت ملاحظته. وتم تفريغ صور ساتلية ثلاثية الأبعاد في حاسوب محمول واستخدمت لإرشاد الطيار وتحقيق الدقة القصوى.

وستنشر نتائج المسح في حزيران/ يونيه ٢٠٠٦.

Photo: A. Scotti

Photo: A. Scotti

الصورة العليا:
فريق المسح يعثر على حقل أفيون على سفح جبل في مقاطعة فونغسالي.

الصورة السفلى:
بينما تتم إعادة تزويد طائرة الهيليكوبتر بالوقود، يستعرض خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مسار الرحلة الجوية والبيانات التي جمعت حتى ذلك الحين.

اللعب النظيف في ميادين الرياضة وخارجها

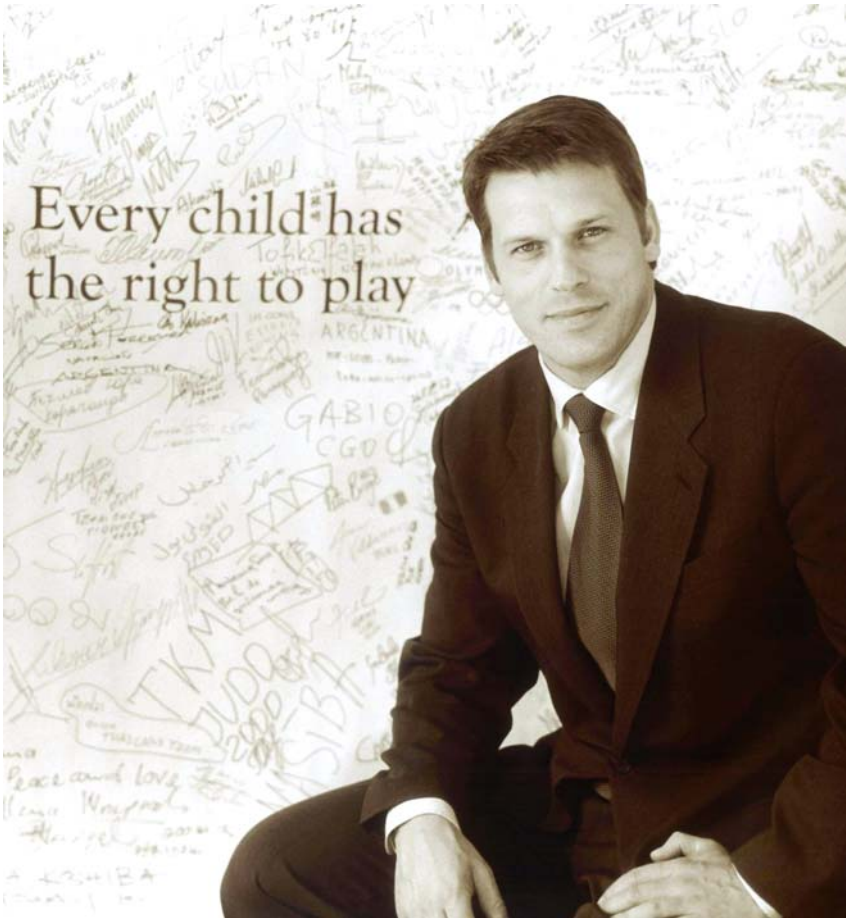

يوهان أولاف كوس، الحائز على الميدالية الأولومبية الذهبية أربع مرات في التزحلق السريع على الجليد، يتولى الآن منصبي الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول للمنظمة غير الحكومية ''الحق في اللعب''. وقد انبثقت هذه المنظمة من مبادرة ليلهامر للمعونة الأولمبية في عام ١٩٩٤، وتستخدم الرياضة واللعب لتطوير قدرات الأطفال والشباب. وقد شارك كوس أيضا ومازال يشارك، قبل وبعد اعتزاله ممارسة الألعاب الرياضية التنافسية، في طائفة من مبادرات مكافحة تعاطي العقاقير في الألعاب الرياضية.

بقلم راجي يوهانسن

لا يعتقد كوس أن عدد الرياضيين الذين يغشّون اليوم أكبر من عدد الرياضيين الذين كانوا يغشّون عندما كان ناشطا في هذا المجال في منتصف التسعينات. وهو يرى أن تعاطي العقاقير في الرياضة أقل في الواقع مما يعتقده معظم الناس.

يقول كوس: "أحسب أن مستوى الغش ثابت تماما. ولكن بعض الألعاب الرياضية أكثر تلوثا بالغش من أخرى، ونحن بحاجة إلى تركيز أشد على هذه المشكلة. وهذه مباراة لا أعلم إن كان من الممكن أن نكسبها، لأن من الصعب مكافحة كل الغش في الرياضة."

ويقول كوس إن الربح سبب رئيسي لتعاطي العقاقير في الرياضة. فبعض الأشخاص القريبين من الرياضيين، وفي كثير من الأحيان المدربون أو قادة الفرق الآخرون، يحاولون التأثير على الرياضيين ليتعاطوا العقاقير التي تحسّن الأداء لكي تساعدهم على زيادة إيراداتهم.

يقول كوس: "هؤلاء الناس يستغلون قدرة الرياضيين على تحقيق الشهرة وكسب المال. لا أعتقد أن من المعتاد أن يقول الرياضي "أريد أن أتعاطى العقاقير."'

ويعتقد كوس أن الرياضيين الذين يقبض عليهم وهم يتعاطون مواد غير مشروعة ينبغي أن يحظر عليهم اللعب إلى الأبد. وعلاوة على ذلك، يقترح تخزين عينات الدم والبول لفترات طويلة تحسبا لإمكانية اكتشاف العقاقير فيها في المستقبل عندما تصبح التكنولوجيا أكثر تقدما.

فالرياضيون يمكن أن يرتدعوا عن تعاطي العقاقير إذا علموا أنه على الرغم من أنه لا

يمكن الكشف عن مادة معينة اليوم، فقد يتسنى الكشف عنها بعد ثلاث سنوات أو أربع باستخدام العينات المخزونة. وإذا حدث ذلك فسيفقد الرياضيون ميدالياتهم ومجدهم بأثر رجعي.

وعلى الرغم من مشكلة تعاطي العقاقير، ما زال كوس يعتقد أن الرياضة تستطيع أن تستخرج من الرياضيين المحترفين أفضل ما لديهم، وكثيرون منهم حريصون على المساهمة والمشاركة في أعمال منظمة "الحق في اللعب". وهو يستشهد بمثال جوي تشيك، الأمريكي لاعب التزحلق السريع على الجليد والبطل الأولومبي، الذي وهب قيمة جائزته لمنظمة "الحق في اللعب" وليس ذلك فحسب، بل سلط الضوء أيضا في مؤتمر صحفي على محنة الأطفال في دارفور.

يقول كوس إن الرياضيين يستطيعون، من خلال منظمة "الحق في اللعب"، أن يساعدوا على بناء جسر بين الرياضة والتنمية في بعض من أكثر المناطق حرمانا في العالم. فالرياضة لا تعني الاستمتاع فقط بل هي أيضا تجمع بين الناس وتعزز المجتمعات المحلية.

والشباب الذين يشاركون في الألعاب الرياضية يتعلمون أشياء عن قواعد اللعب والعمل الجماعي واللعب النظيف، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية في مجتمعاتهم المحلية. وممارسة الألعاب الرياضية معا تحفز الشباب في كثير من الأحيان على الاضطلاع بأنشطة مشتركة من أجل الصالح العام، مثل إنشاء الملاعب والميادين الرياضية.

ومن الواضح أن كوس متحمس لما يمكن أن تحدثه منظمته من أثر مباشر وملموس على الأفراد، إلى جانب إدراكه للفوائد الأوسع التي تحققها المنظمة للمجتمع المحلي. وهو يروي قصة مدرب في منظمة "الحق في اللعب" في معسكر لوغوفو للاجئين في تنزانيا. يقول كوس: "هذا الرجل صغير السن، ربما تكون سنه ٢١ عاما أو ٢٢ عاما. وقد كرس حياته حقا لعمله كمدرب في منظمة "الحق في اللعب"، فهذا العمل هو حياته وإلهامه وما يحب القيام به. وهو يقوم كل يوم بجعل المئات من الأطفال يشاركون في الأنشطة. وقد تزوج في معسكر اللاجئين وله طفلان. وبسبب عمله، اختار أن يسميهما بإسمي متطوعين دوليين في منظمة "الحق في اللعب". إن رؤية الأثر الذي تركناه عليه تصيب المرء بالدهشة حقا."

ويمكن أن تكون متعة الرياضة وإثارتها حافزا قويا للناس لعمل أشياء ربما كانوا يترددون في القيام بها لولا ذلك. ففي زامبيا مثلا، قامت منظمة "الحق في اللعب" بتنظيم دورة مباريات في كرة القدم في ملاعب بجوار مركز تطعيم، واستحدثت "بطاقة تبادل" تحمل صورة نجم كرة القدم المحلي كالوشا بواليا. ونتيجة لذلك ارتفع عدد حالات التطعيم ارتفاعا هائلا.

وتعمل منظمة شالحق في اللعبص إلى جانب عدد من وكالات الأمم المتحدة وجماعات القطاع الخاص والاتحادات الرياضية في إطار فريق عامل دولي من أجل ترويج الرياضة باعتبارها أداة لتحقيق التنمية والسلم. والهدف هو إعلاء مكانة الرياضة في السياسات الوطنية.

يقول كوس: "لم تعد الحكومات تحمل النشاط البدني على محمل الجد. ولكن بما أن الرياضة تتصل اتصالا وثيقا بالأهداف الإنمائية للألفية فقد استطعنا تطوير نهج جامع تتلقى فيه جميع الوزارات ذات الصلة مشورة بشأن كيفية إدراج الرياضة في أعمالها."

الإيـدز وفيروسه في الأســـرة

يوجد في جمهورية إيران الإسلامية ما يقرب من مليوني مدمن أفيون، معظمهم رجال يتعاطون الهيروين عن طريق الحقن. وتعاطي المخدرات يمكن أن يجعل المتعاطين يتشاركون في استعمال الإبر أو يمارسون الجنس دون وقاية، وهذا سلوك خطر يعرضهم وأسرهم للإصابة بعدوى فيروس الإيدز.

إيمان محمدي أم لاثنين، وهي تروي تجربتها في الحياة مع زوج مدمن مخدرات ومع الفيروس الذي يسبب الإيدز.

كانت سني عند الزواج ١٨ عاما، وسن زوجي ١٩ عاما. وبعد أشهر قليلة اكتشفت أنه مدمن للحشيش. حاولت مساعدته على الخضوع للعلاج ولكن للأسف لم يهتم وواصل تعاطي المخدرات.

وبمرور الزمن تدهورت حالة زوجي، فبدأ تعاطي الأفيون ثم أصبح مدمنا للهيروين. وفي أحد الأيام، بعد مرور ١٤ عاما على زواجنا، قبض عليه ولديه مخدرات، فقضى سنتين في السجن. وفي ذلك الوقت كان زوجي يتعاطى الهيروين عن طريق الحقن، وأصيب بعدوى فيروس الإيدز.

وأخيرا قررت أن أحصل على الطلاق. وبعد سنة تبرعت بدمي للهلال الأحمر الإيراني. وبعد إجراء اختبار ثان للدم، أخبروني بأنني مصابة بفيروس الإيدز. كان يوما فظيعا في حياتي لن أنساه أبدا. ولحسن الحظ كانت نتيجة فحص طفليّ الإثنين سلبية. وهذا هو الوقت الذي قررت فيه أنه يجب تعريف كل الناس بفيروس الإيدز وبطريقة انتقاله. والآن أعمل لدى منظمة غير حكومية تساعد متعاطي المخدرات والمصابين بفيروس الإيدز. وهدفنا هو منع استمرار إنتقال العدوى وتقليل الوصمة والتمييز اللذين يتعرض لهما المصابون بالإيدز وفيروسه.

ومنذ أن تبين أنني مصابة بالفيروس، تعلمت العديد من الدروس. فقد عرفت أن الإصابة بفيروس الإيدز ليست نهاية العالم. والواقع أن إصابتي بالفيروس جعلتني أنظر إلى الحياة من منظور مختلف وأقدرها أكثر كثيرا. لقد أدركت أن طول عمر الإنسان أقل أهمية من نوعية حياته. ولدي الآن أيضا الفرصة لأن أكون مفيدة للآخرين، وهذا شيء كنت أريده دائما.

القطاع الخاص البرازيلي يروج للمبادئ الأخلاقية في الأعمال التجارية

وضع ممثلون للقطاع لخاص البرازيلي ميثاق الشركات للنزاهة ومكافحة الفساد، بهدف إدماج المسؤولية الاجتماعية في عـمليات الأعمال واستراتيجياتها.

بقلم لويز فرناندو غودينهو

يقول جيوفاني كواغليا، ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لدى البرازيل والمخروط الجنوبي، إن للقطاع الخاص دورا هاما ينبغي أن يؤديه في مكافحة الفساد. وتستطيع الشركات التي تتعامل مع كيانات تابعة للدولة أو غير تابعة لها أن تضمن وفاء معاملاتها بالمستويات الأخلاقية.

وبالتوقيع على ميثاق الشركات، يوافق ممثلو القطاع الخاص على احترام توجيهات وإجراءات معينة تهدف إلى الحد من الفساد في البرازيل. وعلى وجه التحديد، يتعهدون بعدم تقديم رشوة إلى المسؤولين الحكوميين، وإبقاء المساهمات المالية في الحملات الانتخابية ضمن الحدود القانونية، وإدانة جميع أفعال الفساد ونبذها.

ويطلب من الموقعين أيضا وضع إجراءات داخلية لضمان أن يكون الموظفون على علم بقوانين مكافحة الفساد، وخصوصا القوانين التي تنظم العلاقات بين القطاعين العام والخاص. ومن الاقتراحات الأخرى إقامة آليات لرصد جميع المعاملات المالية ووضع مدونات لقواعد السلوك.

والانضمام إلى الميثاق طوعي. ولكن أوديد غراجيف، رئيس معهد إيثوس، لاحظ في مؤتمر صحفي أن "أي شخص لا يوقّع قد يتعرض لمشاكل. فستكون هناك علامة استفهام بشأن هؤلاء."

وينسق هذه المبادرة كل من معهد إيثوس، ومؤسسة باتري البرازيلية للعلاقات الحكومية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك اثنتا عشرة منشأة ذات شخصية اعتبارية منتسبة إلى المبادرة، منها الرابطة البرازيلية لوكالات الإعلان، وهي اتحاد يضم ٢٦٠ وكالة تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من السوق الوطنية للإعلانات. وقد كلفت هذه الرابطة بوضع استراتيجية اتصال للميثاق. ويقول فالدير سيكيرا، نائب رئيس الرابطة: "يتعين علينا، مواطنين ورجال أعمال، أن تصدى لهذا النضال".

وقد أطلق ميثاق الشركات في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، أي في اليوم الدولي لمكافحة الفساد، وظل مفتوحا للتشاور العمومي حتى آذار/ مارس ٢٠٠٦. ويتوقع أن يوقع على الوثيقة النهائية ما لا يقل عن ١٠٠ شركة.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الشبكي: www.unodc.org/brazil.

منشورات جديدة

التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام ٢٠٠٥

يقدم هذا التقرير عرضا عاما لأنشطة المنظمة على نطاق العالم. ويسرد، من خلال مساهمات من جميع المكاتب الميدانية وكذلك من الوحدات الفنية في المقر الرئيسي، الأعمال المختلفة التي يقوم بها موظفو المكتب لجعل العالم أكثر أمنا من المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة الدولية.

http://www.unodc.org/annual_report_2005.html

رصد وتقييم برامج وقاية الشباب من تعطي مواد الإدمان

يقدم هذا الكتيب للجماعات الشبابية والمنظمات المجتمعية مبادئ توجيهية لتحسين برامجها الخاصة بالوقاية من تعاطي المخدرات ومواد الإدمان.

http://www.unodc.org/youthnet/youthnet_action_planning_activities.html#youthtools

البرنامج المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للجمارك لمراقبة الحاويات

يقدم هذا المنشور معلومات عن برنامج مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للجمارك يستهدف الحاويات المشبوهة ويسعى إلى تحسين الأمن في شبكة التوزيع العالمية. وقد أقام البرنامج وحدات مشتركة لمراقبة الموانئ في إكوادور وباكستان والسنغال وغانا.

الطرائق الموصى بها لاستبانة وتحليل الأمفيتامين والميتامفيتامين ونظائرها في الحلقة في المواد المضبوطة (منقح ومحدّث)

هذا المنشور يحدّث الأدلة السابقة ويشتمل على معلومات عملية جديدة بشأن تحليل العقاقير. وللمرة الأولى في هذه السلسلة من المنشورات، يذكر المنشور أيضا طرائق مختارة متحقق منها.

http://www.umodc.org/unodc/en/publications/report_ats_2006-02-28_1.html

الوحدة ٥ من العدة المنهجية للبرنامج العالمي لتقدير مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات:
التدريب على الإدارة والتحليل الأساسيين لبيانات تعاطي المخدرات

تعرض هذه الوحدة مقدمة عملية لمجموعة المهارات اللازمة للإدارة والتحليل الفعالين للبيانات في المجالات السياسية للدراسات الوبائية لتعاطي العقاقير. وتشتمل الوحدة على مجموعات من البيانات وتمارين وتعليق.

http://www.unodc.org/pdf/gap_toolkit_module5.pdf

United Nations publication
V.06-52359

تحسين العلاج من تعاطي المخدرات على نطاق العالم

ممثلو المنظمات الأعضاء في تريتنيت أثناء إطلاق المشروع في فيينا.

الشبكة الدولية لمراكز موارد العلاج وإعادة التأهيل من الارتهان بالعقاقير (تريتنيت) هي مشروع بقيادة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يهدف إلى تحسين نوعية العلاج وإعادة التأهيل من الارتهان بالعقاقير وإمكانية الحصول عليه وزهادة تكلفته عل نطاق العالم.

وقد انضم ٢٠ مركز موارد من مختلف القارات إلى تريتنيت، التي تيسر تبادل المعلومات عن العلاج في إطار المجتمع المحلي، والوقاية من الإيدز وفيروسه، والعلاج وإعادة التأهيل في بيئات السجون، وجهود إعادة الإدماج في المجتمع. ومن شركاء تريتنيت الآخرين مقدمو خدمات منتسبون ومنظمات دولية منتسبة.